

للإشراف على سير الاختبارات التحريبية الإلكترونية والمقابلات الشخصية

وزير العدل: تشكيل لجنة جديدة لاختيار المتقدمين لوظيفة باحث مبتدئ قانوني

وضع ضوابط وإجراءات كفيلة بمنع تداول الأسئلة أو الاطلاع عليها من غير المخولين ضماناً للسرية



ناصر السميطة

إسماء أبو السعود وكوثنا

أصدر وزير العدل المستشار ناصر السميطة قراراً وزارياً بتشكيل لجنة جديدة لاختيار المتقدمين لوظيفة باحث مبتدئ قانوني المعلن عنها بتاريخ 12 يوليو 2024، متضمناً تقسيم درجات التقييم ووضع الأطر العامة للمنظمة لإعداد الأسئلة ونماذج الإجابة التي تعدها اللجنة بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، فضلاً عن اعتماد الاختبارات التحريبية الإلكترونية التي تصحح

اختبار الكفاءات القانونية التي ستنهض بحمل رسالة القضاء وضمان المساواة وتكافؤ الفرص وفتح المجال رحباً لأبناء وبنات الوطن للالتحاق، وذلك كله ليعمل القضاء عامراً بأهله ثابتاً على عدله ماضياً في رسالته الخالدة.

وقد أنيط بها الإشراف على مراحل التقييم ابتداءً من سير الاختبارات التحريبية الإلكترونية التي تعقد بالتنسيق مع جامعة الكويت مروراً بالمقابلات الشخصية وانتهاءً بإعداد التقرير بإسماء المرشحين المستوفين لشروط وضوابط التقييم. وأكد أن الاختبار التحريبي سيجري إلكترونياً في يوم عقده، وأن التصحيح سيكون آلياً بالكامل دون أي تدخل بشري، وهو ما يحقق شفافية كاملة وينتج إعلان النتائج مباشرة عقب أداء الاختبار.

وذكر أن القرار أنيط باللجنة وضع الضوابط والإجراءات الكفيلة بمنع تداول الأسئلة أو الاطلاع عليها من غير المخولين ضماناً لسرية الاختبارات وسلامة إجراءاتها، مبيناً أن المتقدمين الذين يجتازون درجة النجاح المقررة للاختبار التحريبي ستجرى لهم مقابلات شخصية وفقاً للمعايير التي تعتمدها اللجنة وباستمرار تقييم موحدة لكل مقدم. وقال إن الوظائف المهدة للمناصب القضائية تشكل حجر الأساس في بناء الصرح القضائي، فإذا استقام أساسها ازداد هذا الصرح قوة وتماسكاً وهدوءاً، مؤكداً أن اعتماد هذه الضوابط يمثل تطوراً في أسس

ولحين الانتهاء من المهمة المنوطة بهم بالإضافة إلى عملهم الأصلي. مادة ثالثة: اختصاصات اللجنة: تتولى اللجنة المشار إليها ما يلي: 1- إعداد الاختبار التحريبي للمتقدمين لشغل الوظيفة وإجرائها، على أن يكون الاختبار وفقاً لألية إلكترونية يحددها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع جامعة الكويت، وذلك كله بالتنسيق مع اللجنة وتحت إشرافها.

2- إجراء المقابلات الشخصية لمن اجتاز من المتقدمين درجة النجاح المقررة للاختبار التحريبي، 3- تحرير تقرير بنتائج أعمالها متضمناً أسماء المتقدمين الذين اجتازوا نسبة النجاح، والمرشحين لشغل الوظيفة. 4- مخاطبة الجهات الرسمية المختصة لطلب ما يلزم من بيانات تتعلق بالمقدمين مما تراه اللجنة ضرورياً لاستكمال التحقق من توافر الشروط المقررة لشغل الوظيفة.

مادة ثالثة: عناصر ودرجات التقييم: يكون مجموع درجات التحريبي والمقابلات موزعة على النحو الآتي: الاختبار التحريبي: 40 درجة

المقابلة الشخصية: 60 درجة المجموع الكلي: 100 درجة، ويشترط لاجتياز الاختبار التحريبي حصول المتقدم على خمسة وعشرين (25) درجة على الأقل من إجمالي الأربعين (40) درجة المقررة له، وتعد درجة النجاح في التقييم هي الحصول على خمسة وسبعين (75) درجة فأكثر من إجمالي مائة (100) درجة، وتجرى المقابلة بين المتقدمين على أساس أعلى الدرجات.

مادة رابعة: إجراءات الاختبار التحريبي وسريته: تعد اللجنة الاختبار التحريبي على نحو يضمن دقة صياغة أسئلته ومناسبتها لمستوى الوظيفة، ويجسد معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية الآلية الإلكترونية المناسبة لعقده بالتنسيق

عبد الكريم العبدالله

التزاماً بمرسوم قانون رقم 159 لسنة 2025 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، وعلى ضوء القرار الوزاري بإنشاء مركز التأهيل من الإدمان، قام وزير الصحة د. أحمد العوضي بزيارة ميدانية إلى مشروع «مركز التأهيل من الإدمان» المخصص في مبنى مركز شباب الصليبية، برفقة الوكيل المساعد للشؤون الهندسية والمشاريع م. إبراهيم النهام، وذلك في إطار المتابعة المباشرة لمرحلة تنفيذ المشروع والوقوف على مستجدات العمل ميدانياً.

ويأتي هذا المشروع تنفيذاً لأحكام المادة 3 من المرسوم بقانون رقم 159 لسنة 2025، حيث نص القرار الوزاري 301 لسنة 2025 على تخصيص مبنى مركز شباب الصليبية ليكون مركزاً متخصصاً في تأهيل وعلاج مرضى الإدمان، على أن يسمى «مركز التأهيل من الإدمان»، ضمن منظومة وطنية متكاملة تعنى بالعلاج والتأهيل والوقاية.

وأطلع خلال الزيارة على مكونات المشروع ومرافقه المختلفة، وما يتضمنه من أقسام علاجية وتأهيلية وخدمية، إلى جانب استعراض المركز العام للمركز والقرارات التشغيلية المستهدفة، بما يضمن توفير بيئة علاجية متكاملة تراعي أعلى المعايير الصحية والطبية والأمنية. واستمع وزير الصحة إلى شرح تفصيلي من الفريق الهندسي والفني حول مراحل

التنفيذ الحالية، ونسب الإنجاز، والتحديات الفنية والإنشائية القائمة، وآليات معالجتها، بما يضمن الالتزام بالجدول الزمني المعتمدة وجودة التنفيذ. وأكد الوزير العوضي أهمية تسريع وتيرة العمل واستكمال المشروع وفق أعلى المواصفات، مشدداً على ضرورة تدليل أي معوقات قد تؤثر على سير التنفيذ، وموجهها بتكثيف الجهود والتنسيق بين الجهات المعنية

وأطلع خلال الزيارة على مكونات المشروع ومرافقه المختلفة، وما يتضمنه من أقسام علاجية وتأهيلية وخدمية، إلى جانب استعراض المركز العام للمركز والقرارات التشغيلية المستهدفة، بما يضمن توفير بيئة علاجية متكاملة تراعي أعلى المعايير الصحية والطبية والأمنية. واستمع وزير الصحة إلى شرح تفصيلي من الفريق الهندسي والفني حول مراحل

وأشارت إلى أنه تمت ولغقت المصادر إلى أن هذا المشروع يأتي ضمن جهود وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة عن موافقة الجهاز المركزي للمنافسات العامة على ترسية مناقصة تطوير وإدارة وتشغيل منظومة العدادات الذكية وشبكة الاتصالات الخاصة بها على الشركة المستوفية لمواصفات وشروط العقد بقيمة 2,22 مليون دينار.

وأعلنت مصادر في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة عن موافقة الجهاز المركزي للمنافسات العامة على ترسية مناقصة تطوير وإدارة وتشغيل منظومة العدادات الذكية وشبكة الاتصالات الخاصة بها على الشركة المستوفية لمواصفات وشروط العقد بقيمة 2,22 مليون دينار.

وأعلنت مصادر في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة عن موافقة الجهاز المركزي للمنافسات العامة على ترسية مناقصة تطوير وإدارة وتشغيل منظومة العدادات الذكية وشبكة الاتصالات الخاصة بها على الشركة المستوفية لمواصفات وشروط العقد بقيمة 2,22 مليون دينار.

وأعلنت مصادر في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة عن موافقة الجهاز المركزي للمنافسات العامة على ترسية مناقصة تطوير وإدارة وتشغيل منظومة العدادات الذكية وشبكة الاتصالات الخاصة بها على الشركة المستوفية لمواصفات وشروط العقد بقيمة 2,22 مليون دينار.



وزير الصحة د. أحمد العوضي خلال تفقده مشروع مركز التأهيل من الإدمان



وزير الصحة يستمع إلى شرح تفصيلي حول مراحل التنفيذ الحالية ونسب الإنجاز

الأمن الصحي والاجتماعي. ويضم المركز أقساماً متكاملة تشمل مباني علاجية وفندقية، ومرافق تغذية وخدمات مساندة، إضافة إلى مرافق تأهيلية وصحية ورياضية، كحمام سباحة وملاعب، ومسرح، ومبان إدارية وأمنية، ومرافق استقبال وخدمات، بما يوفر إطاراً شاملاً للرعاية الطبية والنفسية والسلوكية والاجتماعية ضمن منظومة علاجية متكاملة.

لضمان جاهزية المركز في أقرب وقت ممكن. وأشار وزير الصحة إلى أن «مركز التأهيل من الإدمان» يأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية، ويعد أحد الركائز التنفيذية للتشريعات الوطنية الحديثة، ويجسد الانتقال من الإطار القانوني إلى التطبيق العملي عبر خدمات علاجية وتأهيلية متخصصة، تسهم في دعم التعافي المستدام، وحماية الفرد والمجتمع، وتعزيز

لضمان جاهزية المركز في أقرب وقت ممكن. وأشار وزير الصحة إلى أن «مركز التأهيل من الإدمان» يأتي تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية، ويعد أحد الركائز التنفيذية للتشريعات الوطنية الحديثة، ويجسد الانتقال من الإطار القانوني إلى التطبيق العملي عبر خدمات علاجية وتأهيلية متخصصة، تسهم في دعم التعافي المستدام، وحماية الفرد والمجتمع، وتعزيز

المشروع يأتي ضمن جهود «الكهرباء» لتحديث البنية التحتية للمنظومة وتوفير أحدث التقنيات العالمية

2,22 مليون دينار لتطوير «منظومة العدادات الذكية»

ذلك إلى تشغيل وصيانة منظومة الاتصالات الخاصة بالعدادات الذكية، وضمان تكاملها مع الأنظمة القائمة، وتوفير حلول تقنية متقدمة تتنجز المراقبة اللحظية وتحليل البيانات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمة المقدمة للمستهلكين من خلال ما تعطيه تلك المنظومة من نتائج.



العدادات الذكية

وأضافت أن هذا المشروع يأتي في إطار الخطط الاستراتيجية لوزارة الكهرباء والماء ممثلة بقطاع خدمة العملاء والرامية إلى تطوير الخدمات وتحسين الأداء، وتعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة بما يواكب متطلبات النمو السكاني والعمراني في الكويت.

إحالة بيانات المناقصة والترسية إلى ديوان المحاسبة لدراستها وإبداء رأيه فيها، مبيحة أن الهدف من تلك المناقصة تطوير منظومة العدادات الذكية وتحسين دقة البيانات وموثوقيتها، بما يسهم في

إحالة بيانات المناقصة والترسية إلى ديوان المحاسبة لدراستها وإبداء رأيه فيها، مبيحة أن الهدف من تلك المناقصة تطوير منظومة العدادات الذكية وتحسين دقة البيانات وموثوقيتها، بما يسهم في

191 ألف طالب وطالبة أدوا اختبارات الفصل الأول للعام الدراسي 2026/2025

أول يوم امتحانات المتوسط والعاشر والحادي عشر.. سهولة ويسر وأجواء هادئة

منظمة، مشيراً إلى حرص الوزارة على الاستعداد المبكر للاختبارات التحصيلية من خلال الاجتماعات الموسعة مع التوجيه الفني، وإعداد تطبيقات تعليمية تهدف إلى تنمية مهارات الطلبة في التعامل مع الاختبارات. وأضاف أن الوزارة وفرت بنوك أسئلة ومنصات تعليمية داعمة، من بينها تطبيق «مع حمد شات» ومنصة «عبر



وكيل وزارة التربية بالتكليف م. محمد الخالدي خلال جولة تفقدية للاطلاع على سير الاختبارات

ولفت في هذا الشأن إلى تجهيز اللجان وتأمين كل الاحتياجات الضرورية لضمان امتحان عادل ومنظم للجميع، مشدداً على أهمية الالتزام بالإجراءات الصحية والتعليمية المعتمدة لضمان حقوق الطلبة في بيئة امتحانية متوازنة. من جانبه، أوضح مدير إدارة الشؤون التعليمية بمنطقة حوضي التعليمية محمد العتيبي أن امتحانات الفصل الدراسي الأول لصفوف النقل من الصف السادس حتى الصف الحادي عشر بالقسامين العلمي والآبني تسير بصورة

ولفت في هذا الشأن إلى تجهيز اللجان وتأمين كل الاحتياجات الضرورية لضمان امتحان عادل ومنظم للجميع، مشدداً على أهمية الالتزام بالإجراءات الصحية والتعليمية المعتمدة لضمان حقوق الطلبة في بيئة امتحانية متوازنة. من جانبه، أوضح مدير إدارة الشؤون التعليمية بمنطقة حوضي التعليمية محمد العتيبي أن امتحانات الفصل الدراسي الأول لصفوف النقل من الصف السادس حتى الصف الحادي عشر بالقسامين العلمي والآبني تسير بصورة

ولفت في هذا الشأن إلى تجهيز اللجان وتأمين كل الاحتياجات الضرورية لضمان امتحان عادل ومنظم للجميع، مشدداً على أهمية الالتزام بالإجراءات الصحية والتعليمية المعتمدة لضمان حقوق الطلبة في بيئة امتحانية متوازنة. من جانبه، أوضح مدير إدارة الشؤون التعليمية بمنطقة حوضي التعليمية محمد العتيبي أن امتحانات الفصل الدراسي الأول لصفوف النقل من الصف السادس حتى الصف الحادي عشر بالقسامين العلمي والآبني تسير بصورة

تنفيذاً لقرار مجلس الخدمة المدنية.. وانعقاد ورشة إدارة أداء الموظف لكوادر التطوير الإداري

«الديوان» يؤسس نظاماً عادلاً لتوزيع المهام الوظيفية وتنفيذ ترقيات ومكافآت الموظفين ضماناً للموضوعية

ومعبر عن يقينها أن هذا الإجراء سيمكن المختصين من تحسين بيئة العمل بشكل مؤسسي، مما ينعكس إيجاباً على رضا الموظفين وزيادة إنتاجيتهم عبر توفير إطار عمل منظم وأقل تعزيراً وأقراء بيان تعزيز التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء سيؤديان إلى تحديد احتياجات الموظفين التدريبية بدقة، وبالتالي تطوير مهاراتهم الوظيفية. وشددت على أن جهود الديوان لتحقيق الإصلاح الإداري تدعم تبسيط الإجراءات الروتينية وتمكن الموظفين من أداء مهامهم

موظفي القطاع الحكومي، ويحقق أيضاً أهداف الإصلاح الإداري. وأوضحت أن هذا الطلب يرتبط ارتباطاً مباشراً بالموظفين، حيث يعد من ضمن الخطوات الجوهرية نحو إنشاء نظام عادل لتقييم أداء ومكافآت الموظفين وترقيات الوظائف الإشرافية وبناء على معايير موضوعية وشفافة، واستندت قائلة «يسعد هذا الطلب بالفائدة على الموظفين من خلال وضع أسس واضحة للحكومة، ضماناً للموضوعية في العمل والعدالة في توزيع المهام والترقيات».

مريم بنديق في إطار تنفيذ قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 8 لسنة 2025، بشأن تفعيل مراحل الحوكمة في الجهات الحكومية، قالت مصادر لـ «الأنباء» إن ديوان الخدمة المدنية طالب الجهات الحكومية إرسال بيانات عن الوحدات التنظيمية السؤولة عن قياس الأداء والتخطيط الاستراتيجي، وذلك لتعزيز منظومة الأداء وتفعيل الحوكمة ورفع الكفاءة المؤسسية بشكل يضمن قياس أداء دقيق وتحقيق العدالة والكفاءة لجميع

بمشاركة 91 مشاركاً من 12 جهة حكومية

«نزاهة» تختتم برنامجها التدريبي عن مدونة السلوك الوظيفي وتعزيز الشفافية بالقطاع العام



مدربة في البرنامج التدريبي خلال إحدى المحاضرات

الصلة، ورفع مستوى الوعي بالالتزامات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالعمل في القطاع العام. وتضمن البرنامج التدريبي شرح مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة، والتعريف بالقيم والسلوكيات المهنية الواجب الالتزام بها، كما شمل محاور تدريبية متخصصة تضمنت التعريف بالقانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات، إضافة إلى القانون رقم 1 لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح، ودورها في دعم الحوكمة الرشيدة ومنع تعارض المصالح.

نظمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد نزاهة برنامجاً تدريبياً بعنوان «مدونة السلوك الوظيفي وقوانين تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع العام»، والذي عقد في مقر الهيئة خلال الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2025، بمشاركة 91 مشاركاً من 12 جهة حكومية. ويأتي هذا البرنامج في إطار الجهود التي تقوم بها نزاهة لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، من خلال التعريف بالتشريعات ذات